الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/11/SGP/1

الجمعية العامة

Distr.: General
2 February 2011
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الحادية عشرة
جنيف، ٢-١٣ أيار/مايو ٢٠١١

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥(أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٥/١

سنغافورة*

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس في محتوياتها ما يعني التعبير عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة.

(A) GE.11-10538 040311 070311

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً – مقدمة

عرض عام للتقرير ومنهجية إعداده

١- أعد تقرير سنغافورة المتعلق بالاستعراض الدوري الشامل طبقاً للمبادئ التوجيهية العامة لإعداد المعلومات من أجل الاستعراض الدوري الشامل الواردة في الوثيقة A/HRCL/6/L.24.

٢- ولإعداد التقرير، أجرت الحكومة مشاورات موسعة مع أصحاب المصلحة المحليين من الحكومة والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تعزيز حقوق الإنسان، إضافة إلى أعضاء المجتمع المدني. وللاستزادة من المعلومات المفصلة الواردة في هذا التقرير، يرجى الاطلاع على الصفحة التالية: *http://www.mfa.gov.sg/upr*

ثانياً – معلومات أساسية عن سنغافورة

ألف – تاريخ سنغافورة وسكانها

٣- سنغافورة بلد صغير ومترابط ومتنوع. وهي دولة – مدينة جزرية يبلغ عدد سكانها ٥,٠٧ ملايين نسمة، من بينهم ٣,٢٣ ملايين مواطن و٠٠٠ ٥٤١ مواطن أجنبي لديهم وضع المقيم الدائم و١,٣١ مليون مواطن أجنبي يعملون أو يدرسون في البلد. وتبلغ مساحتها الأرضية ٧١٠ كيلومترات مربعة فقط، ولذلك هي من أشد البلدان كثافة سكانية في العالم، حيث إن عدد السكان في الكيلومتر المربع يبلغ ٨١٤ ٦ شخصاً.

٤- ولما كان سكان سنغافورة المقيمون منحدرين من مهاجرين إلى حد بعيد، فإنهم يتسمون بالتنوع العرقي: الصينيون: ٧٤,١ في المائة؛ الملايين: ١٣,٤ في المائة؛ الهنود: ٩,٢ في المائة؛ آخرون: ٣,٣ في المائة. والبلد متعدد الديانات أيضاً: البوذيون: ٤٢,٥ في المائة؛ المسلمون: ١٤,٩ في المائة؛ المسيحيون: ١٤,٦ في المائة؛ التاويون: ٨,٥ في المائة؛ الهندوس: ٤ في المائة؛ والباقي عبارة عن معتقدات متعددة. وقد كان أول رئيس للوزراء يهودياً؛ وأربعة رؤساء دولة من أصل ستة منذ الاستقلال هم من الأقليات العرقية.

٥- واللغات الرسمية في سنغافورة هي الانكليزية والملايية والصينية الماندارينية والتاميل. واللغات الأكثر تداولاً في البيت هي: الانكليزية: ٢٨,١ في المائة؛ الصينية الماندارينية: ٣٦,٠ في المائة؛ لهجات صينية أخرى: ١٨,٢ في المائة؛ الملايية: ١٣,٢ في المائة؛ التاميل: ٣,١ في المائة. ولغة الحكومة والتعليم هي الانكليزية.

٦- وتركت سنغافورة اتحاد ماليزيا وأصبحت دولة مستقلة في ٩ آب/أغسطس ١٩٦٥. ولما كان شعبها منحدراً من مهاجرين، فإنه لا يملك حساً وطنياً باعتبار سنغافورة وطناً ذا تاريخ مشترك. ويعني تعايش سكان متعددي الأعراق والديانات عن مقربة شديدة بعضهم من بعض وجود احتمال كبير بحدوث توترات. وقد كانت الاضطرابات الدينية التي فجرتها قضية ماريا هرتوغ/ندره في عام ١٩٥٠ والتي قتل فيها ١٨ شخصاً، والاضطرابات العرقية التي وقعت في عام ١٩٦٤، عندما كانت سنغافورة لا تزال جزءاً من اتحاد ماليزيا، والتي قتل فيها ٣٦ شخصاً وجرح ٥٥٦ آخرون، أحداثاً مريرة طبعت تاريخ سنغافورة.

٧- لذا، كان الحفاظ على الوئام العرقي والديني على رأس الأولويات - دون استثناء - التي حددتها مؤسسات الحكم في سنغافورة. وقد استطاعت سنغافورة تجنب أحداث كبرى من العنف الطائفي منذ استقلالها بفضل إدارة العلاقات بين مختلف الأعراق والديانات، برفق ودقة؛ ومما لا يقل أهمية عدم التردد إطلاقاً في اتخاذ إجراءات صارمة ضد أي جماعة تهدد الوئام العرقي أو الديني.

٨- وحدث في عدد قليل من المناسبات في تاريخ سنغافورة أن حاول متطرفون إفساد الوئام العرقي بل إسقاط الحكومة بالعنف. ففي عام ١٩٦١، كانت محاولة (الجيش الإسلامي الثوري السنغافوري)؛ وفي عام ١٩٨١ محاولة منظمة التحرير الشعبية لسنغافورة. ومنذ عهد قريب، خططت الجماعة الإسلامية، وهي منظمة إرهابية، لشن هجمات على البعثات الدبلوماسية وأهداف أخرى في سنغافورة. وقد دفعت هذه التهديدات لوجودنا سنغافورة إلى أن تجدد التأكيد على التزامها بالعلمانية وبمبدأ تساوي جميع مواطنيها أمام القانون، بصرف النظر عن أعراقهم أو لغاتهم أو دياناتهم.

٩- وقد واجهت سنغافورة أيضاً تهديدات خطيرة لوجودها، وبالأخص محاولة حزب الملايو الشيوعي الاستيلاء على كل من سنغافورة وماليزيا عن طريق التمرد. وكان ذلك إبان حربَي فييت نام اللتين شاركت فيهما فرنسا أولاً ثم أمريكا في وقت لاحق. ولم يتوقف التهديد الشيوعي لكل من سنغافورة وماليزيا إلا في عام ١٩٨٩ عندما وقع الحزب اتفاق سلام مع حكومتي ماليزيا وتايلند.

باء - نظام سنغافورة السياسي

١٠- سنغافورة جمهورية برلمانية. ويخول الدستور السلطة إلى المجلس التشريعي الذي يتألف من الرئيس والبرلمان، في حين أن السلطة القضائية منوطة بالمحكمة العليا والمحاكم الفرعية. أما السلطة التنفيذية فمنوطة بالرئيس الذي يدعو من يتمتَّع بالأغلبية البرلمانية إلى أن يكون رئيساً للوزراء. ومن الناحية العملية، رئيس الوزراء هو زعيم الأغلبية في البرلمان. ويختار رئيس الوزراء مجلس الوزراء من أعضاء البرلمان.

١١- وتنظم الانتخابات البرلمانية مرة كل خمس سنوات. وتتم بالاقتراع العام، والتصويت إجباري. وهناك نوعان من الدوائر الانتخابية: دوائر التمثيل الفردي ودوائر التمثيل الجماعي. وتنتخب دوائر التمثيل الجماعي أفرقة مكونة من أربعة إلى ستة أعضاء، يتعين أن يكون واحد منهم على الأقل من أقلية عرقية لضمان تمثيل الأقليات العرقية تمثيلاً كافياً في البرلمان. وإضافة إلى أعضاء البرلمان المنتخبين، قد يكون هناك نحو تسعة برلمانيين "غير منتخبين" (وهم من "أفضل الخاسرين" من بين أحزاب المعارضة)، ويعيَّن نحو تسعة آخرين. ويزاوج النظام الذي لا يزال يتطور بين استقرار نظام الفائز بأكثر الأصوات للديمقراطيات على طريقة وستمنستر وشمولية التمثيل النسبي وعدله. ويحق لأعضاء البرلمان المعينين وأعضاء البرلمان غير المنتخبين أن يتحدثوا في البرلمان ويصوتوا على جميع التدابير باستثناء تلك المتعلقة بمشاريع القوانين المالية ومقاضاة الرئيس وطلبات سحب الثقة والتعديلات الدستورية.

١٢- ويوجد في سنغافورة اليوم ٢٦ حزباً سياسياً مسجلاً. وكان حزب العمل الشعبي قد شكل أول حكومة في عام ١٩٥٩ وتوالى فوزه بالانتخابات العامة منذئذ. وفي آخر انتخابات عامة جرت في عام ٢٠٠٦، حاز ٦٧ في المائة من الأصوات التي أُدلي بها وفاز بـ ٨٢ مقعداً من مقاعد البرلمان المنتخب من أصل ٨٤.

١٣- وما فتئت سنغافورة، منذ استقلالها، تنظم انتخابات عامة بانتظام. كما أن الحكم الدستوري في سنغافورة لم ينقطع ولا مرة واحدة بحالة طوارئ خارج نطاق الدستور أو بحكم عسكري. ولم يتوقف الحكم الدستوري ولا العملية الانتخابية في أي مرحلة من تاريخ سنغافورة المستقلة.

جيم - التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في سنغافورة

١٤- كان اقتصاد سنغافورة وقت الاستقلال في عام ١٩٦٥ يعتمد على تجارة إعادة التصدير والقواعد العسكرية البريطانية في الجزيرة. وكان معدل الإلمام بالقراءة والكتابة منخفضاً، ومستوى البطالة مرتفعاً، والإسكان والرعاية الصحية رديئان.

١٥- أما اليوم، فيبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في سنغافورة ٩٦ في المائة، واقتصادها متطور جداً، وقد ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمائة ضعف منذ عام ١٩٦٥. وتحتل سنغافورة المرتبة الثالثة والعشرين من أصل ١٨٢ بلداً، إذ إن علامتها بلغت ٠,٩٤٤ على دليل التنمية البشرية الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو يمثل تحسناً كبيراً مقارنة بعام ١٩٨٠ الذي بلغت فيه العلامة ٠,٧٨٥.

١٦- ومع تقدم سنغافورة، عززت بالتدريج حماية حقوق الإنسان، سيما حقوق فئات محددة مثل النساء والأطفال والعمال المهاجرين والمعاقين.

دال – الحوكمة

١٧- ترى الحكومة أن حقوق الإنسان ليست مجرد مسألة سن لقوانين، وإنما إنفاذ هذه القوانين بإنصاف. وتشمل الحكومة الرشيدة التنفيذ الفعلي للسياسات وتقديم الخدمات العامة.

١٨- وتصنف الدراسات الاستقصائية العالمية سنغافورة في أعلى المراتب على الدوام. وصُنف نظامها القانوني ضمن أولى النظم من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي، والمعهد الدولي للتنمية الإدارية، والشركة الاستشارية لتقييم المخاطر السياسية والاقتصادية[١]. واحتل النظام القانوني السنغافوري في التقرير المتعلق بالتنافسية العالمية ٢٠٠٩-٢٠١٠ الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي المرتبة الأولى من بين ١٣٣ بلداً لاتسامه بالفعالية في فض النزاعات، والمرتبة الرابعة لفعاليته في الطعن في اللوائح التنظيمية. وصنف الكتاب السنوي عن القدرة التنافسية في العالم الذي أصدره المعهد الدولي للتنمية الإدارية في عام ٢٠١٠ سنغافورة بأنها أفضل بلد آسيوي يمكن العمل فيه. وفي مؤشر الحوكمة الذي أصدره البنك الدولي في عام ٢٠٠٩، احتلت سنغافورة المرتبة الأولى في الجودة التنظيمية. وكان مؤشر صافي الهجرة المحتملة هو الأعلى بالنسبة إلى سنغافورة في دراسة استقصائية عالمية صدرت في عام ٢٠١٠ عن مؤسسة غالوب (Gallup)[٢]، الأمر الذي يشي بأنها وجهة يرغب فيها المهاجرون. وصنفت شركة "مرسر للاستشارات في الموارد البشرية" (Mercer Human Resource Consulting) سنغافورة في "الدراسة الاستقصائية عن نوعية الحياة" التي أعدتها في عام ٢٠١٠ بأنها أفضل بلد آسيوي من حيث نوعية الحياة.

١٩- وترى سنغافورة أن وجود حكومة نظيفة وشفافة عامل أساسي في الحوكمة الرشيدة والتمتع بحقوق الإنسان الأساسية. فلو كان المسؤولون الحكوميون فاسدين، لاستحالت سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان. وقد أنشئ مكتب التحقيق في ممارسات الفساد في عام ١٩٥٢ للتحقيق في الفساد في سنغافورة وتوقيه. وقد أدين وزراء ومسؤولون فاسدون في المحاكم وزُج بهم في السجن. وفي عام ٢٠١٠، صنفت سنغافورة بأنها أقل البلدان فساداً في العالم (ومعها الدانمرك ونيوزيلندا) في "مؤشر تصورات الفساد" السنوي الذي تنشره منظمة الشفافية الدولية.

هاء – حقوق الإنسان في السياق السنغافوري

٢٠- لما كانت سنغافورة دولة – مدينة سكانها متعددو الأعراق والأديان واللغات، فإن الخطأ غير مسموح به. إننا نؤكد على سيادة القانون لضمان الاستقرار والمساواة والعدالة الاجتماعية. فالاستقرار والأمن شرطان لا بد منهما للنمو الاقتصادي الذي يسمح للسنغافوريين بأن يحصلوا على الغذاء والسكن والتعليم. وقد حققت سنغافورة كل ذلك

محترِمةً حقوق الإنسان الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي الدستور السنغافوري.

٢١- لكن سنغافورة لا تزال تتطور. ونعترف بأنه إذا كانت طلبات شعبنا تتغير على مر الزمن، فكذلك يجب على أهدافنا وسياساتنا أن تتغير.

ثالثاً - الإطار الدستوري والقانوني لحماية حقوق الإنسان في سنغافورة

ألف - دستور سنغافورة

٢٢- الدستور السنغافوري هو القانون الأسمى للبلد. وينص الجزء الرابع منه على مجموعة من الحريات الأساسية ويحميها، ومنها الحق في الحياة والحرية، وحرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، وحرية الدين. هذه الأحكام، كما هي الحال في دساتير وطنية أخرى وصكوك أخرى لحقوق الإنسان، صيغت بإطلاق. فقد تقيَّد بالقانون تحقيقاً للأمن أو النظام العام.

٢٣- ويكفل الدستور أيضاً الأصول القانونية المرعية والمحاكمة العادلة، بما في ذلك منع تطبيق القوانين الجنائية بأثر رجعي، ومعاودة المحاكمة على نفس الجرم، والأدلة المنتزعة بواسطة التعذيب. ويحظر الرق والسخرة، ويحمي جميع المواطنين من النفي أو الاستبعاد من سنغافورة.

٢٤- وفضلاً عن الحق في المساواة في الحماية، ينص الدستور على أحكام محددة لحماية الأقليات العرقية والدينية. فهو يحمّل الحكومة مسؤولية رعاية مصالح الأقليات العرقية والدينية في سنغافورة. والحكومة ملزمة أيضاً بالاعتراف بالوضع الخاص للملايية، باعتبارهم سكان سنغافورة الأصليين. وهي مسؤولة عن حماية المصالح السياسية والتعليمية والدينية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للملايية ودعمها وتعزيزها.

باء - المشاورات مع منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة

٢٥- تنظر الحكومة إلى جميع المواطنين على أنهم أصحاب مصلحة. لذا، فإن مشاريع تشريعات عدة، بما فيها تلك المتعلقة بحقوق الإنسان، متاحة للجمهور للرجوع إليها. والأفراد والجماعات مدعوون إلى التعليق أو حضور الجلسات الحوارية. ففي تموز/يوليه ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠١١، على سبيل المثال، التقت منظمات المجتمع المدني وطلبة ومربون، في جملة جهات، لمناقشة التقدم الذي حققته سنغافورة في مجال تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها. وتقدم منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال رعاية العمال المهاجرين تعليقات واقتراحات بانتظام إلى وزارة القوة العاملة.

٢٦- وللدلالة على التزام سنغافورة بالتشجيع على وجود مواطنين فاعلين، أنشئت وكالة REACH (مد اليد للجميع من أجل مواطنة فاعلة) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، وهي وكالة حكومية رائدة تهدف إلى إشراك المواطنين.

جيم - نظام العدالة

٢٧- تخول المادة ٩٣ من الدستور السلطة القضائية إلى المحكمة العليا و"أي محاكم فرعية قد ينص عليها قانون مكتوب نافذ".

٢٨- وتتألف محكمة النقض من المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف. ويتكون قضاة محكمة النقض من رئيس المحكمة وقضاة الاستئناف والقضاة والمفوضين القضائيين. وتنص المادة ٩٨ من الدستور على أحكام خاصة لضمان استقلالية قضاة محكمة النقض وممارستهم وظائفهم. وتملك المحكمة العليا سلطة مراجعة دستورية الإجراءات التشريعية والإدارية.

دال - الالتزامات الدولية

٢٩- سنغافورة دولة طرف في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد انضمت سنغافورة إلى اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها؛ وصدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ وانضمت، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، إلى اتفاقية لاهاي المتعلقة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال.

٣٠- وسنغافورة طرف أيضاً في العديد من اتفاقيات منظمة العمل الدولية، منها اتفاقية إلغاء السخرة، ١٩٣٠(رقم ٢٩)، واتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩(رقم ٩٨)، واتفاقية المساواة في الأجر، ١٩٥١(رقم ١٠٠)، واتفاقية السن الدنيا، ١٩٧٣(رقم ١٣٨)، واتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩(رقم ١٨٢). وصدقت مؤخراً على اتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية)، ١٩٧٦(رقم ١٤٤) في عام ٢٠١٠.

٣١- وسنغافورة عضو في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي من ثم ممثلة في اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي مؤسسة حقوق الإنسان الجامعة في بلدان الرابطة، وعضو أيضاً في لجنة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتعزيز حقوق المرأة والطفل وحمايتها. وتشارك سنغافورة أيضاً في وضع صك للرابطة عن حماية حقوق العمال المهاجرين وتعزيزها.

٣٢- وتأخذ حكومة سنغافورة التزاماتها التعاهدية على محمل الجد، وتفضل عدم توقيع اتفاقيات ما لم تستيقن من أنها قادرة على التقيد كلياً بجميع الالتزامات التي تنص عليها.

وينصب تركيزنا على التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات التعاهدية. وفي الوقت نفسه، نفحص سياساتنا ونعيد النظر فيها بفعالية باستمرار لنرى إن كان يمكن التصديق على المزيد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.

رابعاً – حماية حقوق الإنسان في سنغافورة: الإنجازات وأفضل الممارسات والتحديات والمعوقات

٣٣- توافق سنغافورة موافقة تامة على المبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إننا نحترم مبدأ عالمية حقوق الإنسان ونرى حقوق الإنسان غير قابلة للتجزؤ، معتبرين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نفس القدر من الأهمية التي للحقوق المدنية والسياسية. بيد أن الطريقة التي تُنال بها جميع تلك الحقوق وتنفذ يجب أن تراعي الظروف والتطلعات الوطنية الخاصة.

ألف – الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٣٤- لما كانت سنغافورة تتقدم اقتصادياً، فإننا نعترف بأن سياساتنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يجب أن تتطور لتلبي التطلعات الجديدة. لكن، بصرف النظر عن مرحلة التنمية، نعتقد أن توفير مستويات معيشة أفضل لسكان سنغافورة يعتمد على وجود حوكمة رشيدة.

١- التعليم

٣٥- تطور نظام سنغافورة التعليمي منذ عام ١٩٥٩ عندما حصلت على الحكم الذاتي من بريطانيا. ففي عهد الاستعمار، كانت كل طائفة تنشئ مدارسها وتدرّس بلغاتها وتستعمل الكتب المدرسية القادمة من بلدانها الأصلية. ولتحقيق التماسك الاجتماعي، وضعت سنغافورة نظاماً تعليمياً وطنياً. وقد أصبحت الثنائية اللغوية إلزامية في عام ١٩٦٦، علماً بأن الإنكليزية هي لغة التعليم الرئيسية.

٣٦- ولكي يكتسب جميع أطفالنا نفس المعارف الأساسية، سنت الحكومة قانون التعليم الإلزامي[٣] في عام ٢٠٠٣ الذي يأمر بالتعليم الإلزامي في السنوات الست الأولى من التعليم الابتدائي. ويُتم أكثر من ٩٨ في المائة من التلاميذ ما لا يقل عن ١٠ سنوات من التعليم العام، ويلتحق أكثر من ٩٣ في المائة بمؤسسات ما بعد الثانوية. وتضمن الحكومة أن يكون التعليم في متناول الجميع عن طريق الإعانات والمساعدة المالية.

٣٧- ويستند النموذج التعليمي "القائم على الكفاءة والمدفوع بالتطلعات" – اليوم – على فكرة مؤداها أن لكل طفل ملكات مختلفة وأنه ينبغي تحقيقها كلّيةً. ولتوفير المزيد من

الخيارات، أنشئت مدارس متخصصة تركز على الرياضة، والرياضيات والعلوم، والعلوم والتكنولوجيا، والفنون. وهناك أيضاً مدارس للطلبة غير القادرين على إحراز تقدم باتباع النظام التعليمي السائد، وهم معرضون لخطر مغادرة المدرسة قبل الأوان. ويهدف نظام سنغافورة التعليمي إلى تكوين أفراد تكويناً شاملاً، أخلاقياً وفكرياً وبدنياً واجتماعياً وجمالياً.

٣٨- ووصفت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وشركة "ماكتري وشركاؤه" سنغافورة بأنها قصة نجاح في تقاريرهما[٤] التي تستقصي النظم التعليمية في العالم. ومن عوامل النجاح التي حددتها تلك التقارير التزام سنغافورة بقيم الجدارة التي يكافأ الطلبة بموجبها على عملهم/أدائهم الجاد بقطع النظر عن مشاربهم الاجتماعية - الاقتصادية. فوفقاً للدراسة المعدة في إطار برنامج التقييم الدولي للطلاب التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ٢٠٠٩، حققت سنغافورة ثاني أعلى نسبة (١٢,٣ في المائة) من بين أفضل الأداءات في مجالات التقييم الثلاثة (القراءة والرياضيات والعلوم). وكان أداء زهاء نصف طلابنا من الربع الأدنى من حيث الانتماء الاجتماعي - الاقتصادي أفضل في القراءة مما كان متوقعاً، وهي نسبة تفوق المعدل المحقق في بلدان المنظمة (٣٠ في المائة)[٥].

٢- الصحة

٣٩- يصنف التقرير الخاص بالصحة في العالم، الذي تصدره منظمة الصحة العالمية، نظام الرعاية الصحية في سنغافورة بأنه الأفضل في آسيا وأنه يحتل المرتبة السادسة على الصعيد العالمي. وبلغ متوسط العمر المتوقع ٨٠,٩ سنة في عام ٢٠٠٨ مقارنة بـ ٦٠ سنة فقط في عام ١٩٦٥. وبلغت نسبة وفيات الرضع ٢,١ في كل ١ ٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠٠٨، وهي إحدى أدنى النسب في العالم، مقارنة بـ٢٦,٣ في كل ١ ٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٦٥.

٤٠- وتؤيد سنغافورة مبدأ إتاحة الخدمات الطبية الأساسية الجيدة والميسورة لجميع المواطنين. ونعترف أيضاً بأهمية الصحة العمومية والتصحاح. ويستفيد جميع سكان سنغافورة من الماء الصالح للشرب والتصحاح.

٤١- وأنشأت سنغافورة نظاماً مختلطاً لتمويل الرعاية الصحية مكوناً من طبقات عدة للحماية يضمن عدم حرمان أي سنغافوري من تلقي الرعاية الصحية الأساسية. وتوفر الحكومة إعانة بنسبة تصل إلى ٨٠ في المائة من الفاتورة الإجمالية في جناحات المستشفيات للأمراض الحادة التي يحق لجميع السنغافوريين أن يتزلوا فيها[٦] والتي يبلغ نصيبها في قطاع علاج الأمراض الحادة ٨٠ في المائة. وتتاح الإعانات أيضاً للرعاية الأولية والمتوسطة والطويلة الأجل. ويسهم السنغافوريون أيضاً في نظام يسمى "ميدي سيف" (Medisave)، وهو حساب ادخار فردي خاص بالرعاية الصحية يسمح لهم بدفع نصيبهم من تكاليف العلاج. ويودع السنغافوريون العاملون وأرباب عملهم جزءاً من الأجر الشهري في ذلك الحساب.

ومعظم السنغافوريين يشاركون في نظام "ميدي شيلد" (MediShield)، وهو برنامج تأمين طبي منخفض التكلفة خاص بالكوارث. أما "إلدر شيلد" (ElderShield)، وهو تأمين على الإعاقات الخطيرة، فمتاح أيضاً للحماية من المخاطر المالية المترتبة على المعاناة من الإعاقات الحادة. وكثير من السنغافوريين من ذوي الدخل المتوسط والمرتفع يكملون تغطيتهم الأساسية ببوليصات تأمين خاصة. أما السنغافوريون الذين لا يستطيعون دفع فواتيرهم الطبية رغم الإعانات الكبيرة، فقد أنشأت لهم الحكومة وقفاً طبياً (Medifund) ليؤدي دور شبكة أمان نهائية.

٤٢- وبواسطة نظام التمويل المختلط، وآليات السوق لتعزيز المنافسة واعتماد التكنولوجيا لتحسين عملية تقديم خدمات الرعاية الصحية، استطاعت سنغافورة توفير رعاية صحية جيدة لسكانها. وقد فعلت ذلك بنفقات وطنية على الرعاية الصحية تقل نسبتها عن ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وإن كان من المتوقع أن تزيد هذه النسبة بسبب شيخوخة السكان.

٣- الإسكان

٤٣- توفر سنغافورة سكناً ميسور التكلفة عن طريق برامج دعم المساكن الحكومية والإعانات الكبيرة المقدمة لأصحاب المساكن المستأجرة ممن لا يستطيعون أن يملكوا شققهم. ويسكن نحو ٨٠ في المائة من السكان في مساكن حكومية بناها المجلس السنغافوري للإسكان والتنمية. ويملك أكثر من ٩٠ في المائة من السنغافوريين مساكنهم، الأمر الذي يؤمّن لهم مأوى يلجأون إليه ويوفر مِلكاً تزيد قيمته بزيادة نمو الاقتصاد السنغافوري.

٤٤- وكان معظم السنغافوريين قبل الستينات يعيشون في أحياء فقيرة مكتظة بالسكان. واليوم، تجاوز برنامج الإسكان الحكومي السنغافوري مجرد توفير مساكن أساسية ليصل إلى تشييد مساكن حازت جوائز ومجمعات سكنية رفيقة بالبيئة. وقد أشيدَ بالمجلس السنغافوري للإسكان والتنمية محلياً ودولياً. وكان المجلس المؤسسة الوحيدة في آسيا، من بين ١٢ مؤسسة في العالم تلقت جائزة الأمم المتحدة للخدمة العامة لعام ٢٠٠٨ عن برنامجه لملكية المنازل. وفاز المجلس لاحقاً بجائزة الشرف للإنجاز المتميز التي سنها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في عام ٢٠١٠ عن تقديمه أحد أفيَد برامج الإسكان للبيئة وأنظفها وأشدها رعاية للنواحي الاجتماعية في آسيا والعالم.

٤٥- ولضمان بقاء المساكن في المتناول، نقدم إعانات سخية لمساعدة السنغافوريين على امتلاك أولى شققهم وإعانات إضافية للأسر متدنية الدخل. أما المالكون الذين يعانون صعوبات مالية، فيساعدهم المجلس السنغافوري للإسكان والتنمية بتدابير قصيرة الأجل، مثل التأجيل المؤقت لسداد قروض الرهن أو خفضها في الوقت الذي يتعاون معهم على إيجاد حلول على الأمد البعيد.

٤٦- وتتلقى نسبة ضئيلة من السكان الذين لا يستطيعون امتلاك مترل مساعدة من برنامج الاستئجار العمومي الذي يسمح لهم باستئجار شقق من المجلس بأسعار معانة بسخاء.

٤- العمالة وغيرها من قضايا العمل

٤٧- نسبة العمالة مرتفعة، إذ بلغت ٧٧,١ في المائة من السكان المقيمين الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و٦٤ عاماً في حزيران/يونيه ٢٠١٠. أما البطالة فجد منخفضة، إذ بلغ معدلها المصحَّح موسمياً ٢,٢ في المائة في حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٤٨- وما فتئت القوة العاملة السنغافورية تصنف ضمن الأفضل في العالم من قبل المعهد الدولي للتنمية الإدارية وشركة "المعلومات عن مخاطر البيئة التجارية" (BERI) والشركة الاستشارية لتقييم المخاطر السياسية والاقتصادية والمنتدى الاقتصادي العالمي. ومن المعترف به على نطاق واسع أيضاً انسجام علاقات العمل في سنغافورة. وقد كان ترتيب سنغافورة الثاني في عام ٢٠١٠ من حيث علاقات العمل المثمرة، واشتركت في المرتبة الأولى (هي والأردن ولكسمبرغ والنمسا) من حيث انعدام نزاعات العمل، بحسب حولية التنافسية العالمية.

٤٩- ونظراً إلى العولمة والتغيرات التكنولوجية، تعترف الحكومة بأن تنمية القوى العاملة أمر حيوي لكل عامل كي يظل فعالاً. ووضعت بنية تحتية وطنية للتعليم والتدريب المستمرين لإمداد العمال البالغين بالمهارات والكفاءات اللازمة. ومن الأمور التي لها أهمية نظام "مؤهلات مهارات القوة العاملة في سنغافورة"، وهو نظام وطني للاعتماد معد لتدريب الأفراد وتنمية المهارات التي يتمتعون بها والتي تبحث عنها الشركات وتقييمها والاعتراف بها. ويوجد اليوم ٢٤ إطاراً لهذا النظام يشمل صناعات عدة.

٥٠- وتعد *العلاقة الثلاثية* الأساس المكين لعلاقات العمل المنسجمة في سنغافورة. فهي تجمع بين ثلاثة شركاء يعملون معاً: النقابات والحكومة وأرباب العمل. فالنقابات تمثل العمال في المفاوضات الجماعية وفي أمور أخرى. ويقع على رأسها المؤتمر الوطني للنقابات، وهو أول اتحاد للنقابات أنشئ في عام ١٩٦١. ويمثل أربابَ العمل الاتحاد الوطني السنغافوري لأرباب العمل. وبفضل نهجنا الثلاثي، استطاعت سنغافورة أن تنعم بالسلم في مجال العمل لأكثر من أربعة عقود. وآخر إضراب شهده البلد كان في عام ١٩٨٦.

٥١- وقد مكنت العلاقة الثلاثية سنغافورة من مواجهة عواصف اقتصادية شتى. فعلى سبيل المثال، كانت إحدى المبادرات الرئيسية للشركاء الثلاثة أثناء الأزمة المالية العالمية الأخيرة الإشارة على الشركات بأن تنفذ تدابير عدة لخفض التكاليف بدلاً من تقليص عدد العمال في أول الأمر. وقد تبينت فعالية ذلك. فمعدل البطالة الإجمالي في عام ٢٠٠٩ تمثل في ٣ في المائة، وهي نسبة أقل مقارنة بجميع الاقتصادات المتقدمة تقريباً. وقد أوجدت سنغافورة ٦٠٠ ٣٧ فرصة عمل في عام ٢٠٠٩ رغم الكساد.

٥٢- ويسهر "التحالف الثلاثي لممارسات العمالة المنصفة" على أن يُستأجر العمال على أساس الجدارة وأنهم لا يتعرضون للتمييز بسبب العمر أو نوع الجنس أو غيرهما من العوامل التي لا علاقة لها بالعمل.

٥٣- ويوجد في سنغافورة مجموعة شاملة من تشريعات العمل للتأكد من أن *حقوق وشروط عمل* العمال محمية. فعلى سبيل المثال، ينص قانون العمالة، الذي يحمي كلاً من العمال الأجانب والمحليين، على شروط وأحكام العمل، مثل ساعات العمل وأيام العطل وإجازات المرض. وشملت التعديلات التي أدخلت على القانون المذكور في عام ٢٠٠٨ توسيع التغطية وتخفيض مدة الخدمة لاستحقاق إجازات المرض المدفوعة الأجر من ٦ إلى ٣ أشهر.

٥٤- وإضافة إلى قانون العمل، يحكم قانون السلامة والصحة في مكان العمل وقانون التعويض عن إصابات العمل ظروف العمل الآمنة وتعويض العمال عندما يصابون في العمل.

٥٥- هذا، *والعمال ذوو الدخل المحدود والعمال المتعاقدون والعمال المؤقتون ليسوا مهملين*. فقد وُضع نظام "تكملة دخل القوى العاملة" في عام ٢٠٠٧ لتكملة الأجور ومدخرات "صندوق الادخار المركزي" للعمال الأكبر سنّاً ذوي الدخل المحدود لتشجيعهم على الاستمرار في العمل.

٥٦- واستُحدث نظام جديد في عام ٢٠١٠ مدته ثلاثة أعوام لـ "دعم تدريب القوى العاملة" لاستكمال نظام تكملة دخل القوى العاملة المذكور. ويشجع النظام الجديد العمال الأكبر سنّاً ذوي الدخل المحدود على تنمية مهاراتهم وتحسين قدرتهم على العمل عن طريق تقديم حوافز لأرباب عملهم كي يوفروا لهم التدريب ويشجعوهم على الالتزام بذلك التدريب. وللحكومة أيضاً "برنامج دعم العمل" الذي يساعد العمال من الأسر ذات الدخل المحدود على تنمية مهاراتهم بتقديم مساعدة مالية وطبية وتعليمية مؤقتة[٧].

٥٧- وبفضل استثماراتنا في التعليم وتوفير الوظائف والصحة والإسكان، استطعنا تحقيق تقليص معدل الفقر نسبياً. فقد انخفض عدد المقيمين العاملين المتفرغين الذين يتقاضون دخلاً شهرياً من العمل مقداره ٢٠٠ ١ دولار سنغافوري فما دونه انخفاضاً شديداً: من ٧٠٠ ٣٦٣ في عام ٢٠٠٦ إلى ٧٠٠ ٢٦٢ في عام ٢٠١٠.

٥٨- وتقسّم الحكومة، بين الفينة والأخرى، فائضها الضريبي على السنغافوريين، مثلاً ٢,٦ مليار دولار سنغافوري في إطار "رزمة التقدم" في عام ٢٠٠٦ ومليارا دولار سنغافوري في عام ٢٠٠٨ في إطار "رزمة عائدات النمو". إن توزيع تلك المبالغ يقوي مكانة الفئات ذات الدخل المحدود والمسنين وأطفال المدارس. واستحدثت الحكومة أيضاً رزمات المساعدة وقت الحاجة، مثل "رزمة تعويض الضرائب على السلع والخدمات" البالغ قدرها ٤ مليارات دولار سنغافوري في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ للمساعدة على تعويض

الزيادة في تلك الضرائب من ٥ في المائة إلى ٧ في المائة، و"رزمة المرونة" ومقدارها ٢,٦ مليار دولار سنغافوري في عام ٢٠٠٩ لمساعدة السنغافوريين على التغلب على التراجع الاقتصادي.

٥- الضمان الاجتماعي

٥٩- يقوم نظام الضمان الاجتماعي السنغافوري على الاكتفاء الذاتي وعلى أخلاق العمل الراسخة والدعم الأسري والمجتمعي. ويتألف النظام من خمسة مكوّنات: ١ الإسكان؛ ٢ التغطية الصحية الشاملة؛ ٣ مدخرات التقاعد؛ ٤ "العمل مقابل الرعاية الاجتماعية"[٨]، وهو برنامج يشجع ذوي الدخل المحدود على العمل لتحقيق الاكتفاء الذاتي؛ ٥ صندوق الهبات الحكومي للرعاية المجتمعية (ComCare Fund) الذي يوفر الدعم للأسر السنغافورية المحدودة الدخل. وتوفر برامج الصندوق شبكة أمان أساسية لفقراء سنغافورة في الوقت الذي تساعدهم فيه على السعي للاكتفاء الذاتي. ويقدم الصندوق المساعدة أيضاً لمن يحتاجون إلى دعم طويل الأجل مثل المسنين الذي لا يحظون بدعم أسرهم أو المعاقين.

٦٠- ويشكل صندوق الادخار المركزي الأساس للمكونات الثلاثة الأولى للنظام. فهو برنامج ضمان اجتماعي إلزامي يقوم على اشتراكات محددة يساعد السنغافوريين على الادخار لتلبية الاحتياجات السكنية والطبية والتقاعدية. وتدار المبالغ المكملة للدخل والحوافز على التدريب في إطار "العمل مقابل الرعاية الاجتماعية"، المكوّن الرابع، بواسطة النظام المذكور أيضاً.

باء - حماية حقوق الفئات الخاصة

٦١- تعمل سنغافورة باستمرار على تحسين حماية حقوق الفئات الخاصة في البلاد.

١- النساء

٦٢- حققت الحكومة تقدماً كبيراً في الارتقاء بحقوق المرأة في سنغافورة. فقد جاء في تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٩ أن سنغافورة احتلت المرتبة ١٦ في العالم في مجال تمكين المرأة. وتتأسس المساواة بين الجنسين في سنغافورة على مبدأ تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء على أساس الجدارة.

٦٣- وتحظى المرأة في سنغافورة بحماية قانونية شديدة. فحقوقهن محمية في الدستور وفي تشريعات أخرى مثل قانون التمكين وميثاق المرأة وقانون الطفولة والشباب وقانون العقوبات.

٦٤- ويحكم ميثاق المرأة الشؤون المتعلقة بالزواج والطلاق في إطار القانون المدني. هذا الميثاق، الذي سُن في عام ١٩٦١، ينص على الأساس القانوني لحقوق الأزواج والزوجات

وواجباتهم. وتشمل أحكامه منح الزوجة نصيباً من الممتلكات الزوجية وحماية الزوجة والأطفال من الزوج العنيف.

٦٥- ولدى سنغافورة مجموعتان من القوانين التي تحكم الزواج. فميثاق المرأة يحكم الزواج المدني، ويحكم قانون تطبيق الشريعة الإسلامية الزواج الإسلامي[١٠]. وتدير محكمة الأسرة حل رابطة الزواج المدني وتدير المحكمة الشرعية[١١] حل رابطة الزواج الإسلامي. بيد أن المسلمات غير محرومات من حماية ميثاق المرأة لأن أحكام المحكمة الشرعية تنفذها محكمة الأسرة.

٦٦- وتتدارس لجنة الفتوى[١٢] بانتظام قضايا الشريعة الإسلامية وتقدم توصيات بشأن التدابير الجديدة، بما فيها المساواة بين الجنسين. وقد جاء في فتوى صدرت في آب/أغسطس ٢٠٠٦ أنه يجوز تعيين مسلمات في مجلس الاستئناف[١٣] الذي يستمع إلى الطعون في قرارات المحكمة الشرعية. وقد عُينت مسلمات منذئذ في المجلس الإسلامي ومجلس الاستئناف. وتتولى امرأة اليوم وظيفة أمين السجل في المحكمة الشرعية.

٦٧- وتوفر الحكومة لجميع أطفال سنغافورة، ذكوراً وإناثاً، نفس فرص الالتحاق بالتعليم الجيد. وبفضل ذلك، حققت سنغافورة معدلاً مرتفعاً للإلمام بالقراءة والكتابة بين النساء. فقد بلغ هذا المعدل بين النساء المقيمات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ فما فوق ٩٤,٧ في المائة في عام ٢٠٠٩، مسجلاً ارتفاعاً مقارنة بعام ٢٠٠٠ حيث بلغ المعدل ٨٩ في المائة. وتمثل الطالبات أكثر من نصف الملتحقين بالجامعات المحلية المتفرغين. فهن ممثلات تمثيلاً جيداً اليوم في المجالات التي كانت تعتبر حكراً على الذكور. فعلى سبيل المثال، كان ٥٨,٥ في المائة من الملتحقين بالجامعات في العلوم الصحية في عام ٢٠٠٩ من النساء، و٥٨,٥ في المائة في العمارة والبناء و٥٧,٣ في المائة في العلوم الطبيعية والفيزيائية والرياضية.

٦٨- وفي عام ٢٠٠٩، كان في القوة العاملة في سنغافورة ٥٥,٢ في المائة من النساء المقيمات البالغة أعمارهن ١٥ عاماً فما فوق. ورغم أن نسبة المشاركة النسائية في القوة العاملة لا تزال أقل من نسبة الرجال (٧٦,٣ في المائة)، فإن الفجوة قد تقلصت في خلال العقد. ففي عام ١٩٩٩، كانت نسبة الرجال تبلغ ٧٧,٨ في المائة ونسبة النساء ٥٠,٧ في المائة. وتقلصت أيضاً الفجوة في الدخل بين الرجال والنساء. ففي عام ٢٠٠٩، كان متوسط الدخل الشهري الإجمالي للمستخدَمات المقيمات المتفرغات يبلغ ٩٢,٠ في المائة من مقابله لدى الرجال، بعد أن كان يبلغ ٨٤,٤ في المائة في عام ١٩٩٩. ويتزايد نصيب النساء بين أرباب العمل في سنغافورة - ٢٤,٤ في المائة في عام ٢٠٠٩، مقارنة بـ ١٦,٨ في المائة في عام ١٩٩٩.

٦٩- وتشجع الحكومة المبادرات الملائمة للأسرة لمساعدة النساء. فالحواجز الضريبية، مثل "إعانة طفل الأم العاملة"، معدة لتشجيع النساء على دخول سوق العمل. وهناك أيضاً برامج مثل "العمل المرن" الذي يوفر حوافز لأرباب العمل كي يوظفوا السكان غير العاملين في إطار

ترتيبات عمل مرنة؛ وبرنامج "٣٠ دقيقة حتّى مقر العمل" الذي يوفر فرص عمل قريبة من بيوت غير العاملات؛ وبرنامج "الخروج للتغيير" الذي يساعد غير العاملات على تحقيق الثقة بالنفس وتعلم المزيد من الأمور عن سوق العمل.

٧٠- وفي آب/أغسطس ٢٠٠٨، كشفت الحكومة عن مجموعة متكاملة معزّزة باسم "الزواج والأبوّة". فقد اشتملت على إجازة أمومة مدفوعة الأجر أطول أمداً، وإجازة رعاية الطفل لكلا الأبوين، ودعم مالي للأبوين كي يربيا أطفالهما ويرعيانهم. ويحق للنساء في سنغافورة أن يحصلن على إجازة أمومة مدفوعة الأجر لمدة أربعة أشهر ما دمن يستوفين بعض معايير التأهيل. ويمكن تغريم أرباب العمل الذين ينهون خدمة النساء أثناء قضائهن إجازة الأمومة بمبلغ يصل إلى ٠٠٠ ٥ دولار سنغافوري أو يحكم عليهم بالسجن مدة قد تصل إلى ٦ أشهر أو كلتا العقوبتين معاً.

٧١- وإلى جانب منح النساء نفس فرص الحصول على موارد الرعاية الصحية، تولي الحكومة أيضاً اهتماماً كبيراً لاحتياجات النساء من تلك الرعاية. وقد نجم عن ذلك ارتفاع معدل عمر النساء المتوقع عند الولادة من ٨٠,٤ سنة في عام ٢٠٠١ إلى ٨٣,٧ سنة في عام ٢٠٠٩، في الوقت الذي بلغ فيه معدل وفيات الأمومة صفراً في عام ٢٠٠٩ بعد أن كان يبلغ ٨ في كل٠٠٠ ١٠٠ ولادة حية ومواليد موتى في عام ٢٠٠٧، وهو أحد أدنى المعدلات في العالم.

٧٢- وقد زادت نسبة تمثيل النساء في البرلمان إذ إنها تبلغ اليوم ٢٣,٤[١٤] في المائة بعد أن كانت تبلغ ١٢ في المائة في عام ٢٠٠٤. وفي ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أصبحت السيدة لي خوي خوا أول وزيرة في سنغافورة.

٧٣- وقد سنّا قوانين للتصدي للعنف العائلي. فقد عُدل ميثاق المرأة سنة ١٩٩٦ قصد توفير المزيد من الحماية لأفراد العائلة من العنف العائلي. وشملت التعديلات توسيع تعريف العنف العائلي ليشمل الاعتداء العاطفي والنفسي.

٧٤- ولحماية الأحداث والنساء، سنت سنغافورة قوانين شديدة ضد الاتجار بالبشر تتضمن أحكاماً محددة في قانون العقوبات، وقانون الطفولة والشباب، وميثاق المرأة. ويخول القانون أيضاً قوات الشرطة السنغافورية ملاحقة الجناة الذين اقترفوا ما اقترفوه في الخارج. وتشمل تلك القوانين جميع الأفعال التي تقود إلى ارتكاب جرم أصلي في سنغافورة، حتى ولو ارتكبت تلك الأفعال في الخارج.

٧٥- ويتولى تحقيقات الشرطة في قضايا الاتجار بالبشر وحدة مخصصة لهذا الغرض مكونة من موظفين مدربين تدريباً خاصاً. وقد أقامت سنغافورة أيضاً شبكة لدعم ضحايا الاتجار ومساعدتهم. وتقدّم الحكومة والمنظمات غير الحكومية هذه الخدمات لجميع الضحايا بقطع النظر عن جنسياتهم.

٧٦- وقد خطت الحكومة خطوات كبيرة إلى الأمام في مجال النهوض بالمرأة في سنغافورة. وسنستمر في توفير بيئة ملائمة للنساء واستكشاف سبل زيادة عددهن في مواقع صنع القرار. ويمكن الاستزادة من التفاصيل عن وضع المرأة في سنغافورة في تقرير سنغافورة الدوري الرابع عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المتاح على الرابط التالي: *http://app.mcys.gov.sg/WEB/faml_enablewomen_cedaw.asp*.

٢- الأطفال

٧٧- تنظر الحكومة إلى رفاهية الأطفال على أنها مسؤولية مشتركة بين مختلف المعنيين بالموضوع: الوكالات الحكومية ومنظمات الخدمات الاجتماعية التطوعية والمجتمع المحلي والأسرة. إن نهج "أيادي المساعدة العديدة" هذا يسمح لجميع المعنيين بالتعاون بمعالجة قضايا الأطفال. وترى سنغافورة الأسرة بأنها هي الأساس الذي يؤمّن رفاهية الطفل. وقد أنشئت لجنة مشتركة بين الوزارات في عام ٢٠٠٩ لتحديد المساعدة للأسر المفككة. ويسعى مجلس الأسرة الوطني، المكون من ممثلين عن الحكومة والشعب، إلى النهوض بالأسر المرنة.

٧٨- وتوفر سنغافورة لجميع الأطفال رعاية صحية جيدة، وتشمل الفحص الطبي في المدارس، وبرنامج التحصين، وتحسين الخدمات الصحية المقدمة للمراهقين، سيما ما يتعلق بالصحة النفسية والسمنة والتدخين وتعاطي الكحول والصحة الجنسية.

٧٩- وتوفر سنغافورة لجميع أطفالها أيضاً فرصاً تعليمية. فبصرف النظر عن التعليم الابتدائي الإلزامي، تتيح سنغافورة التعليم بتكاليف ميسورة بواسطة الإعانات والمساعدة المالية. كما اتخذت سنغافورة تدابير لتحسين نوعية التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.

٨٠- وتقدم سنغافورة الدعم لتعليم الأطفال المنتمين إلى أسر متدنية الدخل. ويعفي برنامج "المساعدة المالية المقدمة من وزارة التعليم" الأطفال المحتاجين من الرسوم ويوفر لهم الكتب المدرسية والزي المدرسي مجاناً، ويقدم لهم المنح. ويوفر "برنامج المساعدة المالية لدور الحضانة" و"المساعدة المالية لرعاية الطفولة في المراكز" إعانات الوفاء بالرسوم للأسر السنغافورية محدودة الدخل لدعم التعليم قبل المدرسي لأطفالهم ورعاية الطفولة. وتعد نسبة مشاركة سنغافورة في التعليم قبل المدرسي من أعلى النسب في العالم. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بلغت نسبة الأطفال في سن ما قبل المدرسة الملتحقين بالتعليم في هذه المرحلة ٩٨,٨ في المائة. ويقدم "برنامج البداية السليمة" خدمات تدخل مكثفة لفائدة الأطفال الصغار ووالديهم من العائلات المعرضة للخطر.

٨١- ولدى سنغافورة إطار متين لحماية الأطفال يشمل تشريعات ملائمة في قانون الأطفال والشباب، وميثاق المرأة، وقانون العقوبات، وقانون الأفلام وقانون المنشورات غير المرغوب فيها اللذين يجرّمان بيع المواد الإباحية عن الأطفال.

٨٢- وأي طفل في سنغافورة يقع ضحية للاستغلال يحظى بالحماية ويتلقى المساعدة، بغض النظر عن جنسيته. ويدرَّب الشركاء المجتمعيون وموظفو إنفاذ القانون والمعلمون والمستشارون التربويون على اكتشاف حالات الاعتداء على الأطفال والتصدي لها. وتتولى "المنظومة الوطنية للاتصالات الشبكية بشأن العنف العائلي"، التي تربط بين الشرطة والمستشفيات ووكالات الخدمات الاجتماعية والمحاكم والوزارات، تقديم المعونة في الوقت المناسب وجعل المساعدة في المتناول.

٨٣- ويراعي النظام القضائي في سنغافورة احتياجات الأطفال. ففضلاً عن وجود نظام عدالة منفصل خاص بالأطفال المخالفين للقانون، تشرف محكمة رعاية الأطفال، التي أنشئت في أيار/مايو ٢٠٠٨، على الإجراءات المتعلقة برعاية الأطفال وحمايتهم. وفي عام ٢٠٠٨، انتهجت محكمة الأسرة نهجاً أقل إثارة للخصومة لدى النظر في قضايا الرعاية من خلال "برنامج مصلحة الطفل العليا الأقل إثارة للخصومة" (CHILD Programme)[١٥]. فالمحكمة تدير التزاع على نحو يركز على مصلحة الطفل العليا.

٨٤- ولكي تقوم سنغافورة بواجباتها خير قيام في إطار اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من الاتفاقيات الدولية، عمدت إلى تعديل الدستور وأحكام تشريعية عدة. فقد عُدل قانون العقوبات[١٦] في عام ٢٠٠٧ ليشمل ولاية قضائية خارج إقليم الدولة تعم السنغافوريين الذين يستغلون الأحداث استغلالاً جنسياً في الخارج، ومنع السياحة بهدف ممارسة الجنس مع الأطفال. وعدل قانون العمال[١٧] في عام ٢٠٠٤ لرفع السن الدنيا لاستخدام الأطفال والشباب من ١٤ إلى ١٥ عاماً تمشياً مع اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالحد الأدنى لسن الاستخدام. ورفعت أيضاً السن الدنيا في حالات استثنائية لمزاولة أعمال خفيفة من ١٢ إلى ١٣ عاماً.

٨٥- وتدعم سنغافورة المنابر الدولية والإقليمية المعنية برفاهية الأطفال. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، اعتمدت سنغافورة ميثاق ريو لمنع ووقف الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين. وأقرت قانون اختطاف الأطفال على الصعيد الدولي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ لتفعيل اتفاقية لاهاي بشأن الجوانب المدنية لاختطاف الأطفال على الصعيد الدولي، الأمر الذي يوفر سبيلاً لفض التزاعات المتعلقة برعاية الأطفال عبر الحدود بسرعة وشفافية. ويتوافق ذلك مع التزام سنغافورة بحماية المصلحة العليا للأطفال.

٨٦- إن سنغافورة عضو في فرقة العمل الإقليمية المعنية بالطفل التي تنظر في الردود داخل رابطة أمم جنوب شرق آسيا على قضايا السياحة بهدف ممارسة الجنس بحق الأطفال. وسنغافورة طرف أيضاً في الحملة التثقيفية الإقليمية لمكافحة السياحة بهدف ممارسة الجنس بحق الأطفال، بمعية الدول الأعضاء في آسيان وأستراليا.

٨٧- وللاستزادة من التفاصيل عن التقدم الذي أحرزته سنغافورة في تأمين رفاهية أطفالها، يمكن الاطلاع على تقرير سنغافورة الأولي والتقرير الجامع للتقريرين الثاني والثالث إلى لجنة حقوق الطفل على الرابط التالي: *http://app.mcys.gov.sg/web/indv_uncrc.asp*.

٣- المعاقون

٨٨- في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، عينت وزارة التنمية المجتمعية والشباب والرياضة والمجلس الوطني للخدمات الاجتماعية لجنة توجيه معنية بإنجاز خطة رئيسية لإعادة النظر في الخدمات المقدمة إلى المعاقين ووضع مخطط لها. وأصدرت اللجنة تقريرها في شباط/فبراير ٢٠٠٧.

٨٩- وتتمثل رؤية سنغافورة في أن تكون مجتمعاً جامعاً حيث يصبح المعاقون متساوين مع غيرهم في المجتمع وجزءاً لا يتجزأ منه ومن المساهمين فيه. وستكون العائلات في الجبهة الأولى للدعم وستظل المأسَسَة الملاذ الأخير. وينصب تركيز سنغافورة على تنفيذ التوصيات الواردة في الخطة الرئيسية المذكورة للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١[١٨]. وقد صرفت سنغافورة همّتها لدراسة أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٩٠- ويهدف الإسكان العمومي في سنغافورة إلى تلبية احتياجات فئات شتى من السكان، بمن فيهم المعاقون والمسنون. فمنذ عام ٢٠٠٦، بنيت جميع الشقق الحكومية بخصائص "التصميم الجامع"، مثل المراحيض المهيأة لعربات المقعدين ومفاتيح التشغيل والمقابس. وبحلول عام ٢٠١١، ستكون كل المجمعات السكنية الحكومية بدون حواجز، الأمر الذي يسهل على عربات المقعدين الوصول إلى الأماكن العامة. ويمكن لمالكي المباني من القطاع الخاص أن يستفيدوا من مبلغ ٤٠ مليون دولار سنغافوري الذي يوفره "صندوق التيسير" التابع لهيئة البناء والتشييد لتحسين مبانيهم.

٩١- ولحماية مصالح المصابين بعجز عقلي، سنت الحكومة قانون القدرة العقلية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ويوفر هذا القانون إطاراً قانونياً شاملاً لتمكين المصابين بعجز عقلي ودعمهم وتوفير ضمانات لهم. وأنشئت الشركة الاستئمانية للاحتياجات الخاصة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ لمساعدة المعاقين على تلقي خدمات استئمانية غير ربحية. وفي آذار/مارس ٢٠١٠، أطلقت الحكومة "برنامج الادخار للاحتياجات الخاصة" الذي يسمح لوالدي المعاقين باستعمال الأموال المدخرة في حسابهم لدى صندوق الادخار المركزي لتوفير دخل مستمر لأطفالهم بعد وفاتهم.

٩٢- ويؤدي مركز العيش الكريم، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٩، دور مركز للمعلومات والتوجيه في مجال خدمات رعاية المسنين والإعاقة. وينظم حلقات عمل استشارية في الشؤون المالية والقانونية للوالدين والمعاقين، ويسدي لهم النصح بخصوص البرامج والخيارات المتاحة.

٤- المسنون

٩٣- سكان سنغافورة آخذون في الشيخوخة. فبحلول ٢٠٢٠، سيكون عمر ٣٥ في المائة من السكان ٥٠ عاماً فما فوق، مقارنة بـ ٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٧. وتتوقع شعبة السكان في الأمم المتحدة أن يكون متوسط العمر في سنغافورة ٥٤ عاماً في ٢٠٥٠، بعد أن كان ٣٨ عاماً في ٢٠٠٥. هذا الوضع سيجعل من سكان سنغافورة رابع أكبر سكان العالم سناً.

٩٤- إن سنغافورة تتصدى لاحتياجات سكان يشيخون. فقد بُنيت شقق صغيرة مجهزة بلوازم تلائم المسنين مثل الصنابير وحبال الطوارئ. واستهلت الحكومة أيضاً مشروعاً تبلغ تكلفته ٥,٥ ملايين دولار سنغافوري لتزويد المجمعات السكنية الحكومية بمصاعد تتوقف في كل طابق.

٩٥- وبزيادة العمر المتوقع، سيرغب الناس في البقاء في العمل مدة أطول. ولبحث هذه المسألة، أنشئت في عام ٢٠٠٥ اللجنة الثلاثية المعنية بتوظيف العاملين المسنين. ومن توصيات اللجنة التي قدمتها في عام ٢٠٠٧ ما يلي: ١ توسيع نطاق فرص العمل للعاملين المسنين؛ ٢ تعزيز قدرتهم التنافسية من حيث التكلفة؛ ٣ تنمية مهاراتهم؛ ٤ تحسين النظرة إلى العمال المسنين. ومن المبادرات المحددة استحداث مخطط "ADVANTAGE!"[١٩] لتشجيع أرباب العمل ومساعدتهم على توظيف العمال المسنين وإعادة توظيفهم والإبقاء عليهم.

٩٦- ومن التوصيات الرئيسية التي قدمتها اللجنة الثلاثية سن تشريعات لإعادة التوظيف تسمح للعمال المسنين بأن يعملوا مدة أطول والادخار أكثر لتقاعدهم. وفي إطار قانون التقاعد وإعادة التوظيف الذي عدل مؤخراً، سيكون أرباب العمل مضطرين إلى عرض إعادة توظيف العمال الذين تبلغ أعمارهم ٦٢ عاماً ابتداء من ٢٠١٢ ما داموا مؤهلين وأداؤهم مُرضياً، وذلك حتى ٦٥ عاماً.

٥- العمال المهاجرون

٩٧- تتعاون الحكومة تعاوناً وثيقاً مع قطاع الأعمال وغيره من الجهات المعنية بالموضوع على ضمان معاملة العمال الأجانب بإنصاف. إن العمال المهاجرين يقومون بدور مهم في اقتصاد سنغافورة. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كان يعمل في سنغافورة ١,٠٥ مليون عامل أجنبي، أي نحو ثلث القوة العاملة.

٩٨- وصغر حجم سنغافورة يفرض عليها قيوداً تجعلها لا تستقبل سوى عدد محدود من الناس. لذا، فإننا ندير بدقة تدفق ومكوث العمال المهاجرين ذوي المهارات المتدنية وغير المهرة. وقد أنشئت اللجنة التوجيهية الوزارية المعنية بإدارة العمالة الأجنبية في عام ٢٠٠٩ للنظر في احتياجات العمال الأجانب وتلبيتها، ابتداء من الإسكان وانتهاء بالترفيه. وقد

وضعت الحكومة أيضاً مجموعة من التدابير التشريعية والإدارية والتعليمية لحماية رفاهية جميع العمال الأجانب.

٩٩- *التشريعات*: يحظى العمال الأجانب - بموجب قانون العمالة - بنفس الحماية التي يحظى بها المحليون. فالقانون يشمل الشروط والضوابط الأساسية للعمل مثل الحد الأقصى لساعات العمل وسداد ساعات العمل الإضافية والاقتطاع من الرواتب المسموح به ودفع الرواتب بانتظام. ولا يشمل قانون العمالة عمال المنازل (محليين وأجانب) لأن طبيعة العمل المترلي تجعل من غير العملي تنظيم جوانب محددة منه وفق ما ينص القانون المذكور. وعوضاً عن ذلك، يحكم شؤون عمال المنازل الأجانب ويحميهم قانون محدد اسمه قانون توظيف العمالة الأجنبية.

١٠٠- ويسمح هذا القانون الأخير للحكومة بفرض شروط إضافية على من يوظفون عمالاً أجانب ذوي مهارات محدودة[٢٠] لضمان رفاهيتهم. ومن هذه الشروط السكن اللائق[٢١] ودفع الأجور بسرعة والغذاء والراحة الكافيان. وعلى أرباب العمل أيضاً توفير التأمين الطبي لكل من العمال الأجانب وعمال المنازل الأجانب. ومنذ عام ٢٠١٠، رفعت سنغافورة الحد الأدنى للتأمين الطبي إلى ٠٠٠ ١٥ دولار سنغافوري في السنة، الأمر الذي يغطي ٩٨ في المائة من فواتير المستشفيات. ومن المطلوب أيضاً من أرباب العمل شراء أقساط تأمين خصوصي لتغطية الحوادث التي قد يتعرض لها عمال المنازل الأجانب بما لا يقل عن ٠٠٠ ٤٠ دولار سنغافوري. ويجرّم قانون توظيف العمالة الأجنبية أرباب العمل الذين يتلقون مبالغ مالية من العامل الأجنبي أو وكيل العمالة في إطار توظيف العامل. ويجرَّم أرباب العمل أيضاً استرداد النفقات المرتبطة بالتوظيف، مثل الضريبة على العامل الأجنبي أو سند كفالته، من العامل. ويمكن تغريم أرباب العمل الذين لا ينصاعون للقانون بدفع مبلغ يصل إلى ٠٠٠ ٥ دولار سنغافوري أو بسجنهم لمدة تصل إلى ٦ أشهر أو بكلتا العقوبتين معاً.

١٠١- وعلى أرباب عمل أصحاب تراخيص العمل الأجانب[٢٢] أن يُعِدّوا سندات الكفالة للتأكد من أنهم يتقيدون بالمستلزمات المنصوص عليها في قانون توظيف العمالة الأجنبية. ويضمن سند الكفالة أيضاً أن يعيد أرباب العمل عمالهم إلى أوطانهم بعد إتمام عقود عملهم أو إنهائها دون أن يكلف ذلك عمالَهم شيئاً.

١٠٢- وتنظم سنغافورة ممارسات وكالات التوظيف التي تؤدي دور الوسيط بين أرباب العمل والعمال الأجانب بموجب قانون وكالات التوظيف. وينص هذا القانون على أن تكون الوكالات السنغافورية حاصلة على ترخيص وأن تتقيد بالمعايير الدنيا. ويحدد أيضاً سقف الرسوم التي يمكنهم جمعها من العمال الأجانب. ففي عام ٢٠٠٩، حوكمت ٦ وكالات توظيف منها المرخص لها ومنها غير المرخص وأدينت بارتكاب مخالفات مثل التوظيف غير القانوني وإمساك جوازات السفر ومزاولة أنشطة وكالة توظيف دون ترخيص صحيح. وغُرّمت بمبالغ تتراوح بين ٤٠٠ ١ و٠٠٠ ٣ دولار سنغافوري. وأبطلت تراخيص ١١

وكالة توظيف وصودرت ودائع الضمان التي قدمتها والتي تتراوح بين ١٠ ٠٠٠ و٢٠ ٠٠٠ دولار سنغافوري.

١٠٣- وقد عدلت سنغافورة مؤخراً قانون وكالات التوظيف لرفع مستوى ممارسات التوظيف في سنغافورة وردع سوء التصرف المقترن بأنشطة وكالات التوظيف غير المرخص لها. وشملت التغييرات الاعتماد الإلزامي وتسجيل جميع موظفي وكالات التوظيف، وتشديد العقوبة القصوى المترتبة على إدارة وكالة توظيف غير مرخص لها، ومعاقبة أرباب العمال الذين يستعينون بوكالات التوظيف غير المرخص لها.

١٠٤- *التدابير الإدارية*: اتخذت الحكومة تدابير عدة في السنوات الأخيرة لإمداد العمال الأجانب بالمزيد من المعلومات عن حقوقهم. فهناك رسالة "موافقة مبدئية" ترسل إلى العمال قبل قدومهم إلى سنغافورة للعمل تبلغهم، في جملة أمور، بأجرهم الشهري الأساسي. وعلى وكالات التوظيف أن تسهل استعمال عقد عمل نموذجي بين عمال المنازل الأجانب وأرباب عملهم. ويجب أن يحدد هذا العقد الأجر وساعات الراحة وفترة الإشعار بإنهاء الخدمة وأيام العطل أو التعويض بدلاً من العطل[٢٣].

١٠٥- *الرصد/الإنفاذ*: يحق للعمال الأجانب الذين تعرضوا للضرر أو لديهم نزاعات مع أرباب عملهم أن يتصلوا بوزارة القوة العاملة لتلقي المساعدة. وعلاوة على ذلك، تجري الحكومة عمليات تفتيش ومراجعة حسابات منتظمة للتأكد من أن أرباب العمل يفون بالتزاماتهم اتجاه العمال الأجانب. وتُجرى عمليات تفتيش لمساكن العمال للتأكد من أنها تتقيد بلوائح السلامة واستعمال الأراضي وتتوفر فيها مرافق لائقة. وتجرى عمليات مراجعة الحسابات أيضاً للتأكد من أن العمال الأجانب يتلقون أجورهم. أما أرباب العمل المخالفون، فلا يقتصر الأمر على مقاضاتهم، بل قد يُمنعون من توظيف عمال أجانب مجدداً. وقد حوكم وأدين ٤٧٦ رب عمل بسبب إخلالهم بقانون توظيف العمالة الأجنبية في عام ٢٠٠٩ على أنواع شتى من المخالفات مثل التوظيف غير القانوني وتلقي رشاوى واستقدام عمال أجانب دون توفير أعمال لهم. وكان يحكم على الجناة، حسب خطورة الجناية، بغرامة مبلغها يتراوح بين ٩٠٠ و٢٠٠ ٦٧ دولار سنغافوري أو بالسجن مدة تتراوح بين أسبوعين و١٤٧ أسبوعاً أو بكلتا العقوبتين معاً. وفي عام ٢٠٠٩، حوكم ٤ أرباب عمل بسبب تأخرهم في دفع الأجور إلى عمال أجانب بموجب قانون العمالة. وتراوحت الغرامات المفروضة على أرباب العمل أولئك بين ١ ٠٠٠ و٢٠ ٣٠٠ دولار سنغافوري (عن مادة اتهام واحدة و٢٥ مادة على التوالي)[٢٤].

١٠٦- ويُختار عمال المنازل الأجانب العاملون في سنغافورة لأول مرة عشوائياً كي تجري الحكومة معهم مقابلات. ويطرح المسؤولون أسئلة لتحديد مدى قدرتهم على التكيف جيداً مع الحياة في سنغافورة، وللكشف عن أي سوء تصرف من أرباب العمل. وتراقب الحكومة

وتقابل أرباب العمل الذين يتكرر تبديلهم لعمال المنازل الأجانب. فإن لم يستطيعوا تقديم أسباب وجيهة لسلوكهم، مُنعوا من توظيف عمال جدد.

١٠٧- *التثقيف/الترقية*: تسعى الحكومة جاهدة إلى توعية جميع العمال الأجانب، بلغاتهم الأصلية، بحقوقهم ومسؤولياتهم وسبل مساعدتهم، مثل السفارات والمنظمات الخيرية والشرطة وخدمات المساعدة الهاتفية التي تديرها وزارة القوة العاملة، منها خط هاتفي خاص بعمال المنازل الأجانب.

١٠٨- ويُطلب من جميع عمال المنازل الأجانب الذين يأتون إلى سنغافورة لأول مرة أن يحضروا دورة إلزامية في مجال التوعية بالسلامة بلغاتهم الأصلية. وعلى جميع أرباب العمل الذين يستخدمون أولئك العمال أن يحضروا "برنامج توجيه أرباب العمل" عن أدوارهم ومسؤولياتهم.

١٠٩- *الشركاء الاجتماعيون*: تتعاون وزارة القوة العاملة تعاوناً وثيقاً مع شتى الشركاء، من بينهم النقابات والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والسفارات الأجنبية، لتعزيز رفاهية العمال الأجانب. ففي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أيدت الحكومة إنشاء مركز للعمال المهاجرين من قبل المؤتمر الوطني لنقابات العمال والاتحاد الوطني السنغافوري لأرباب العمل. ويؤدي هذا المركز دوراً هاماً في تعهّد رفاهية العمال الأجانب.

جيم - الحريات السياسية والمدنية

١١٠- يطرح تنوع المجتمع السنغافوري تحدياً يتمثل في التوفيق بين الوئام الاجتماعي وصون حقوق الأفراد. ويعترف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بضرورة إخضاع الحقوق الفردية للحدود القانونية قصد حماية حقوق الغير، وكذا الحفاظ على النظام العام والرفاهية العامة.

١- الجمعيات السياسية

١١١- يحق للسياسيين من جميع الأحزاب، علاوة على نشطاء المجتمع المدني، أن ينظموا أنفسهم ويسعوا إلى تحقيق أهدافهم السياسية. وكثيراً ما تجرى نقاشات سياسية حادة ضد الحكومة، في البرلمان والمنتديات العامة وفي المنشورات والشابكة. ولم يحدث قط أن احتجز شخص بسبب مزاولته أنشطة سياسية قانونية.

١١٢- ويحق للسنغافوريين إنشاء جمعيات واتحادات. فقد كان في سنغافورة ٧ ١٠٠ جمعية مسجلة في عام ٢٠٠٩ مقارنة ٣ ٩٠٠ في عام ١٩٨٨ و٥ ٣٠٠ في عام ١٩٩٩. وإذا كان من حق السنغافوريين أن ينشئوا تجمعات من ذلك القبيل، فإن ثمة قيوداً ينص عليها قانون الجمعيات تضمن عدم إنشاء تجمعات ذات أغراض غير قانونية أو تهدد النظام العام والرفاهية العامة. وقلّما تستعمل تلك القيود. ففي الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، لم يُرفض سوى ٥ طلبات تسجيل من أصل ٨٨٦ طلباً.

٢- الأصول القانونية المرعية والمحاكمة العادلة

١١٣- تنص المادة ٩(١) من دستور سنغافورة على أنه لا يحق سلب حياة أحد "إلا في إطار القانون". ويحق للأطراف أن يحاكموا محاكمة عادلة ويوكّلوا من يشاءون من المحامين ليمثلوهم. وتسجَّل البيانات طبقاً للإجراءات التي ينص عليها القانون. ويحق للمتهم أن يعترض على أي بيان يكون قد أدلى به. ومتى ما ثبت أن البيان قد سجل تحت التعذيب أو دفعت إليه حوافز أو وعود، لم يُقبل في المحكمة.

١١٤- ويكفل الدستور استقلال القضاء. فالقضاة والقضاة المحليون في المحاكم الفرعية ليسوا أعضاء في السلطة التنفيذية. فهم مسؤولون قضائيون لا تسائلهم إلا لجنة الخدمة القانونية التي يرأسها رئيس المحكمة والمدعي العام. ويتمتع كل من رئيس المحكمة والمدعي العام وقضاة محكمة النقض بالأمن الوظيفي.

١١٥- وقد أنشئ مكتب المساعدة القانونية ليكفل لذوي الإمكانات المحدودة اللجوء إلى العدالة المدنية في ظروف مُرضية.

١١٦- ويُضمن لكل من حكم عليه بالإعدام في المحكمة العليا أن يمثل تمثيلاً قانونياً. وفي الحالات التي لا يعين فيها متهم محامياً، تعهد الدولة له بواحد مجاناً[٢٥].

١١٧- وقد أنشأت المحاكم الفرعية مراكز للمساعدة على تمكين المتقاضين بصفتهم الشخصية لمساعدة من لا يمثلهم محامون ليكتشفوا المزيد عن العمليات والإجراءات القضائية.

١١٨- وقد زاد اللجوء إلى التسهيلات البديلة لحل النزاعات زيادة مطردة في سنغافورة. فسنغافورة تشجع على فض النزاعات عن طريق الوساطة التي توفر طريقة غير رسمية وودية لحل النزاعات الشخصية والاجتماعية والمجتمعية. وقد أنشئت مراكز للوساطة المجتمعية لتقديم خدمات وساطة من هذا القبيل.

٣- العدالة الجنائية

١١٩- تعتقد سنغافورة أن من حقوق الإنسان الأساسية لكل مواطنينا أن يعيشوا في بيئة مأمونة وخالية من المخدرات والأسلحة وعنف الشوارع العشوائي والإرهاب. وقد وضعت قوانيننا لحماية الناس من الجرائم في الوقت الذي تضمن فيه للمتهمين بارتكاب جرائم مزعومة أن يحاكموا محاكمة عادلة وفق الأصول. ثم إن معدل الجريمة في سنغافورة هو أحد أدنى المعدلات: ٦٨٤ عن كل ١٠٠ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠٨، علماً بأن عدد الجرائم العنيفة عن كل ١٠٠ ٠٠٠ شخص هو ١١١، رغم أن عدد أفراد الشرطة قليل نسبياً.

١٢٠- وتعتبر سنغافورة عقوبة الإعدام قضية من قضايا العدالة الجنائية وليست قضية من قضايا حقوق الإنسان، علماً بأن هذه العقوبة تظل قانونية بمقتضى القانون الدولي. ولا تطبق عقوبة الإعدام إلا على أخطر الجرائم. فهي توجه رسالة قوية إلى من تسول لهم أنفسهم

ارتكاب تلك الجرائم، الأمر الذي يردعهم عن ارتكاب جرائم مثل القتل وجنايات تستعمل فيها أسلحة نارية. وفي حالة الاتجار بالمخدرات، ردعت عقوبة الإعدام عصابات المخدرات الرئيسية عن الاستقرار في سنغافورة.

١٢١- وينص الدستور على أنه لا يجوز احتجاز أي شخص لأكثر من ٤٨ ساعة دون تصريح من قاض. وعلى المحاكم أن تحقق في أي شكوى تتعلق باحتجاز شخص دون وجه حق. إن حبس شخص بصفة غير قانونية جناية يعاقب عليها القانون بالغرامة أو السجن بمقتضى قانون العقوبات.

١٢٢- ويعد جريمة أيضاً في قانون العقوبات التسبب في إيذاء شخص أو حبسه بغير وجه حق بغية انتزاع اعترافات أو أي معلومات قد تفضي إلى اكتشاف جناية.

١٢٣- وفي إطار قانون الإجراءات الجنائية، يحق للمتهم أن يبلَّغ بالتهم الموجهة إليه. ويقع على الادعاء عبء إثبات دعواه بما لا يدع مجالاً للشك. ويحق للمتهم أن يستجوب شهود الادعاء والدفاع عن نفسه بتقديم أدلة باسمه واستدعاء شهود آخرين للدفاع عنه.

١٢٤- وفي أيار/مايو ٢٠١٠، أقر البرلمان مشروع قانون الإجراءات الجنائية[٢٦] المعدل الذي يتضمن أحكاماً ترمي إلى تعزيز حقوق المتهمين بواسطة تنظيم وإضفاء طابع رسمي على اكتشاف الأدلة السابق للمحاكمة التي تُستعمل في المحاكمة. وقد وُسع أيضاً نطاق خيارات الحكم المتاحة للقضاء عن طريق استحداث مجموعة من الأحكام المجتمعية، منها أوامر العلاج الإلزامي، وأوامر العمل المجتمعي، وأوامر الخدمة المجتمعية، وأوامر الإبلاغ اليومي. ومن المرتقب أن يدخل قانون الإجراءات الجنائية الجديد لعام ٢٠١٠ حيز النفاذ في وقت ما من عام ٢٠١١.

١٢٥- وتؤمن سنغافورة إيماناً راسخاً بإعادة تأهيل السجناء وإعادة إدماجهم. وتتوخى إدارة السجون السنغافورية عملية إعادة تأهيل شاملة لجميع السجناء لمنع الجناة من معاودة الإجرام. وبواسطة المزاوجة بين إعادة التأهيل وتنمية المهارات والرعاية بعد الإفراج، حققنا نجاحاً كبيراً في تخفيض معدل العودة إلى الإجرام من ٤٤,٤ في المائة في عام ٢٠٠٠ (من بين من أطلق سراحهم في عام ١٩٩٨) إلى ٢٥,١ في المائة في عام ٢٠٠٨[٢٧] (من بين من أطلق سراحهم في عام ٢٠٠٦).

٤- الحبس الوقائي

١٢٦- الحبس الوقائي دون محاكمة جائز عند الضرورة القصوى بموجب (الأحكام المؤقتة) للقانون الجنائي وقانون الأمن الداخلي للتصدي للتهديدات الخطيرة للأمن العام أو القومي. ومن أسباب الحبس الوقائي ضرورة حماية الشهود والمخبرين من الترهيب. فنظراً إلى طبيعة الأنشطة السرية للمحتجزين، من شأن الكشف عن المعلومات الاستخباراتية التي جمعت لاستعمالها أدلةً ضدهم أن تعرض مصادر المعلومات للخطر. ونظراً أيضاً إلى التركيبة المتعددة

الأعراق والأديان، فإن من شأن جعل المحاكمات علنية في قضايا الاضطراب أو التحريض العرقي والديني أن يوفر للمدعى عليهم ومناصريهم المزيد من الفرص لتأجيج أعمال الشغب.

١٢٧- وتستعمل الأحكام المؤقتة للقانون الجنائي ضد الأشخاص المتورطين في الجمعيات السرية والاتجار بالمخدرات والربا الفاحش وغير ذلك من الأنشطة الإجرامية الخطيرة المنظمة، وهم أشخاص قد لا يرغب الشهود في الشهادة ضدهم في محاكمات علنية خشية الانتقام. وقد تبين أن هذه الأحكام المؤقتة وسيلة فعالة في القضاء على تلك الجرائم. ففي حالة الجرائم المتعلقة بالمخدرات على سبيل المثال، تعد الأحكام وسيلة مهمة في مكافحة عصابات المخدرات المنظمة المحلية وعبر الوطنية. ورغم الإمدادات الجاهزة من المخدرات من المنطقة، فإن عدد معاقري المخدرات المحليين الذين ألقي القبض عليهم قد انخفض على مدى العقد المنصرم – من ٣ ١٥٧ عملية إلقاء قبض في عام ٢٠٠٠ إلى ١ ٨٨٣ في عام ٢٠٠٩. فمعدل انتشار المخدرات في سنغافورة هو اليوم أحد أخفض المعدلات في العالم.

١٢٨- ويستعمل قانون الأمن الداخلي في سنغافورة من أجل التحييد الاستباقي لما يهدد الأمن القومي مثل المتطرفين العرقيين والدينيين والتجسس والفتنة. وقد أثبت القانون فعاليته الكبيرة في صد التهديدات الإرهابية. حيث ألقي القبض، مثلاً، على أعضاء في فرع الجماعة الإسلامية بسنغافورة، وهي منظمة إرهابية إقليمية، وذلك في إطار قانون الأمن الداخلي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وقد أحبطت خطط القبض هجمات إرهابية على منشآت أجنبية في سنغافورة. وقضت العمليات المستمرة ضد شبكة الجماعة الإسلامية، واحتجاز العديد من أفرادها بموجب قانون الأمن الداخلي، على الجماعة في سنغافورة بفعالية. وتعترف الحكومات في أنحاء العالم أكثر فأكثر بضرورة وجود سلطات وقائية ضمن إطار قانوني مُمَأسس شامل للتصدي بفعالية للإرهاب وجميع أشكال العنف المتطرف.

١٢٩- وتحكم عملياتِ الاحتجاز التي تتم في إطار الأحكام المؤقتة للقانون الجنائي وقانون الأمن الداخلي قوانينُ توفر إطاراً للضوابط والموازين التي تعكس ضوابط وموازين عمليات القبض العادية[٢٨]. ويجب إبلاغ جميع المحتجزين ببواعث احتجازهم، ويحق لهم الاعتراض على هذا الاحتجاز بمساعدة محامين أمام هيئات مستقلة تضم في عضويتها مواطنين مرموقين، وقاض في محكمة النقض في حالة الاحتجاز في إطار قانون الأمن الداخلي[٢٩]. ولا يحبس المحتجزون سراً، وينبغي إعادة النظر في أوامر احتجازهم بانتظام. ويعود القرار النهائي لاحتجاز شخص ما إلى الرئيس. ويعامَل المحتجزون معاملة إنسانية. ويسمح لهم بتلقي زيارات ذويهم بانتظام. وتُجري هيئات مستقلة، تتألف من أكثر من ٥٠ قاضي صلح وقادة مجتمعيين، زيارات مفاجئة لأماكن الاحتجاز للتأكد من أن المحتجزين لا يعاملون معاملة سيئة.

١٣٠- ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، احتجز أكثر من ٥٠ شخصاً في إطار الحبس الوقائي لقيامهم بأنشطة إرهابية. ومنذ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بقي ١٥ منهم قيد

الاحتجاز. إن قانون الأمن الداخلي قانون وقائي وليس قانوناً عقابياً. وقد أفرج عن الإرهابيين الذين اعتُبروا بأنهم أعيد تأهيلهم.

٥- الوئام العرقي والديني

١٣١- تعتبر سنغافورة مكافحة التمييز على أساس العرق أو الدين أولوية وطنية. وتتضمن المبادئ الأساسية المتمثلة في الجدارة وعلمانية الحكومة والتعددية الثقافية أن تنتهج الحكومة نهجاً لا ينحاز إلى أي طائفة.

١٣٢- *الجدارة*: يمكن لجميع السنغافوريين أن يتقدموا ويكافأوا على أساس جدارة كل فرد منهم، ولا يُتحيز ضد أحد بسبب عرقه أو لغته أو دينه أو جنسه.

١٣٣- *علمانية الحكومة*: قرارات الحكومة مستقلة عن الأهداف الدينية، والدولة محايدة إزاء جميع المعتقدات الدينية.

١٣٤- *التنوع العرقي*: يحق لكل طائفة عرقية أن تحافظ على تراثها الثقافي وتروّجه دون التعدي على حقوق الطوائف الأخرى وحساسياتها. والهدف هو توسيع الفضاء المشترك الذي يعيش ويعمل ويلعب فيه جميع السنغافوريين، وتعزيز هويتنا القومية.

١٣٥- ولدى سنغافورة إطار قانوني متين يتكون من قانون الحفاظ على الوئام الديني، وقانون العقوبات، وقانون العصيان، وقانون النظام العام، يردع كل جماعة تسعى إلى التسبب في نزاع عرقي وديني. وينظر المجلس الرئاسي المعني بحقوق الأقليات في القضايا التي تؤثر في أفراد أي طائفة عرقية أو دينية في سنغافورة قد يحيلها عليه البرلمان أو الحكومة ويقدم تقارير عن تلك القضايا. فالمجلس، إلا في حالات استثنائية قليلة[٣٠]، يدقق في مشاريع التشريعات للتأكد من أنها لا تتحيز ضد أي طائفة عرقية أو دينية. ويدقق المجلس أيضاً في التشريعات الفرعية لنفس الغرض.

١٣٦- وتنص المادة ١٥٣ من الدستور على أن "التشريعات يجب أن تنص على تنظيم الشؤون الدينية الإسلامية وإنشاء مجلس يشير على الرئيس في المسائل المتعلقة بالدين الإسلامي". فهي بذلك توفر الأساس الدستوري لقانون تطبيق الشريعة الإسلامية. وهناك وزير مكلف بالشؤون الإسلامية. وتستشير الحكومة السنغافورية المجلس الإسلامي لسنغافورة وكذا الهيئات الاستشارية[٣١] للديانات الأخرى في المسائل المتعلقة بكل طائفة دينية.

١٣٧- وتكمل التدابير الإدارية التشريعات من أجل إيجاد بيئة مساعِدة تشجع على الوئام الاجتماعي. فلمنع تكوُّن جيوب عرقية على سبيل المثال، تعمل "سياسة الإدماج العرقي" على إيجاد مزيج متوازن من الطوائف العرقية الرئيسية في المجمعات السكنية العامة.

١٣٨- وفي إطار "برنامج الحوار المجتمعي" الذي استهل في عام ٢٠٠٦، توفر اللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بالوئام العرقي والديني منبراً للحوار بين القادة من مختلف الأعراق

والديانات والطوائف والحكومة، وتقيم شبكات لبناء الثقة، وترسم استراتيجيات لتعزيز التفاعلات المجتمعية. وتقدم اللجنة أيضاً توجيهات لـ "حلقات بناء الثقة بين الأعراق والأديان" لتغذية شبكات ثقة مشابهة على الصعيد المحلي.

١٣٩- وقد ساعدت شتى المبادرات الأهلية أيضاً في تعزيز الوئام العرقي والديني. فقد أصدرت مجموعات دينية رئيسية على سبيل المثال "إعلان الوئام الديني" في عام ٢٠٠٣ باعتباره تأكيداً لالتزامها بالحفاظ على الوئام الديني في سنغافورة.

١٤٠- إن تيقظنا وإطارنا القانوني المتين قد سمحا لسنغافورة بأن تتجنب، لأكثر من ٤٠ سنة، أي نزاعات طائفية خطيرة.

٦- التجمع

١٤١- تنص الفقرة ١(ب) من المادة ١٤ من الدستور السنغافوري على أن "لكل مواطن سنغافوري الحق في حرية التعبير". وبمقتضى الفقرة ٢(ب) من نفس المادة، يجوز للبرلمان قانوناً أن يفرض على هذا الحق بعض القيود متى ما رأى ذلك ضرورياً لتحقيق الأمن القومي أو النظام العام. إن صغر حجم سنغافورة وكثافتها السكانية المرتفعة وشدة تنوعها أمور تعني أن ما يصدر من أفعال أو خطابات من فئة من الشعب قد يكون له تأثيره في الفئات الأخرى. وعلى هذا، فمن الأساسي ممارسة الحقوق والحريات الفردية بمسؤولية ضمن إطار قانوني.

١٤٢- وعموماً، فإن كل التجمعات التي تكون داخل قاعات لا تتطلب ترخيصاً من الشرطة ما لم تتناول القضايا الحساسة المتمثلة في العرق والدين أو ينظمها أو يشارك فيها أجانب.

١٤٣- وباستثناء ما يسمى "ركن المتحدثين"، تستلزم التجمعات التي تكون في الهواء الطلق ترخيصاً من الشرطة عادة بسبب وجود احتمال كبير بحدوث أعمال شغب. ولا يتطلب الأمر ترخيصاً لأي تجمع في "ركن المتحدثين" ما دام منظمو الأحداث والمشاركون فيها في المكان المشروع مواطنين سنغافوريين وما دامت الأنشطة لا تتطرق للقضايا العرقية والدينية.

١٤٤- أما الأنشطة التي لا تستوفي معيار الإعفاء، فيمكن طلب ترخيص بها من الشرطة. وتقيّم الشرطة كل طلب استناداً إلى اعتبارات السلامة والأمن العامين. وقد يُرفض الترخيص إذا خيف أن يحدث التجمع اضطرابات أو يتلف ممتلكات أو يسبب عداوة طائفية أو يمجد الإرهاب أو ارتكاب جريمة أو يحرض عليهما.

٧- التعبير والإعلام

١٤٥- تنص الفقرة ١(أ) من المادة ١٤ من الدستور على أن "لكل مواطن سنغافوري الحق في حرية الكلام والتعبير". وبموجب الفقرة ٢(ب) من المادة نفسها، يجوز للبرلمان قانوناً

أن يفرض على هذا الحق بعض القيود متى ما رأى أن ذلك يصب في مصلحة الأمن القومي أو العلاقات الودية مع بلدان أخرى أو النظام العام أو الأخلاق. ويجوز له أيضاً فرض قيود لحماية امتيازات البرلمان أو منع انتهاك حرمة المحكمة أو التشهير أو التحريض على أي جريمة.

١٤٦- ويحق للسنغافوريين أن يعبروا عن آرائهم في الحكومة، بل وفي أي أمر ما دام ذلك يجري في إطار القانون. فهم يفعلون ذلك في المنابر الصحفية والمنشورات ومنتديات النقاش على الشابكة وشبكات التواصل الاجتماعي والحوارات التشاورية وبرامج ردود الفعل. وتملك الأحزاب السياسية مواقع لها على الشابكة ولديها منشورات.

١٤٧- وأظهرت دراسة استقصائية أجرتها مؤسسة غالوب في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ أن ٧ مواطنين من أصل ١٠ يثقون في وسائل الإعلام السنغافورية[٣٢]. وجاء في مقياس إدلمان للثقة في عام ٢٠١٠ أن ٦٨ في المائة من سكان سنغافورة يثقون في المقالات التي يقرأونها في الصحف باعتبارها مصادر معلومات موثوق بها، وهي أعلى نسبة بين البلدان المتقدمة في آسيا والأمريكتين وأوروبا. وتؤيد سنغافورة مبدأ الصحافة الحرة والمسؤولة التي تبث الأخبار بدقة وموضوعية. وتؤدي وسائل الإعلام المحلية لدينا دوراً بناء في بناء الوطن في الوقت الذي تعكس فيه شتى وجهات النظر. ونشجع على التدفق الحر للمعلومات وليس الصحافة اللامسؤولة التي تقوض التماسك الاجتماعي.

١٤٨- ولا ترمي لوائحنا التنظيمية الخاصة بوسائل الإعلام إلى إعاقة التدفق الحر للمعلومات، وإنما منع الصحف المحلية من أن يُتلاعب بها لإضعاف التماسك الاجتماعي. وقد حصل هذا فيما مضى. فاللوائح التنظيمية لم تمنع التدفق الحر للمعلومات. ويوزَّع في سنغافورة أكثر من ٥٠٠ ٥ صحيفة ومجلة أجنبية. وإضافة إلى ذلك، يتاح للسنغافوريين الوصول إلى مجموعة عريضة من القنوات والإذاعات الأجنبية. وهناك ١٣٥ صحافياً من ٦٧ مؤسسة إعلامية أجنبية و١٨ شركة بث بالسواتل في سنغافورة.

١٤٩- ولا يُقصد من قوانيننا الخاصة بوسائل الإعلام والمتعلقة بوسائل الإعلام الأجنبية تقييد عملها، وإنما ضمان تحلي الصحافة بالمسؤولية. ويحق لوسائل الإعلام الأجنبية أن تتحدث عن سنغافورة. لكن إذا كانت تقاريرها غير دقيقة، حُقّ للحكومة السنغافورية أن ترد. إننا لا نقبل أن تتمتع الصحافة بحرية التشهير بالناس ولا أن تنتقص من أي عرق أو دين.

١٥٠- ويمكن للسنغافوريين مشاهدة مجموعة كبيرة من الأفلام والأشرطة المرئية. فعلى مر السنين، يتاح المزيد من المحتوى المتنوع بفضل الأخذ بنظام للتصنيف. ففي عام ٢٠١٠، قبلت الحكومة بمعظم التوصيات التي قدمتها لجنة مراجعة الرقابة، وهي هيئة مستقلة تتألف من قطاعات عريضة من المجتمع، وزادت من تحرير اللوائح المنظِّمة للمحتوى. وكما هي الحال في بلدان أخرى، تهدف لوائحنا المنظمة للمحتوى إلى حماية الضعاف، سيما الشباب، من المواد البذيئة أو غير المرغوب فيها.

١٥١- وعن الشابكة، تعد سنغافورة من بين أكثر بلدان المنطقة اتصالاً بها. فمعدل نفاذ الأسر إلى النطاق العريض يبلغ ١٧٥,٦ في المائة (في آب/أغسطس ٢٠١٠). وتمهد الحكومة لشبكة الجيل الجديد من النطاق العريض البالغ السرعة على المستوى الوطني، التي ستزيد سعة النطاق العريض وسرعته.

١٥٢- ولا يُشترط التسجيل من معظم مقدمي خدمات الشابكة. ولا يُطلب التسجيل من هذه الشركات إلا عندما تعمل في مجال نشر القضايا السياسية أو الدينية المتعلقة بسنغافورة أو ترويجها أو مناقشتها. وهذا لا يعني أن المحتوى السياسي أو الديني غير مسموح به. فالتسجيل يسمح فقط بالتشديد على ضرورة أن يتحلى مقدمو المحتوى بالمسؤولية عما ينشرونه في مواقعهم. فعلى مدى السنوات الأربع عشرة الأخيرة، لم يُطلب سوى من عدد قليل جداً من تلك الشركات تسجيل نفسها بصفتها مواقع شبكية سياسية[٣٣].

١٥٣- وتعج الشابكة بمواضيع سياسية، منها مواضيع عدة شديدة الانتقاد للحكومة. ولم يحدث أن حوكم مدوّن أو غيره من الناشرين على الشابكة على تلك المواضيع[٣٤].

١٥٤- وقد قيدت الحكومة النفاذ إلى ١٠٠ موقع شبكي على اعتبار ذلك تأكيداً رمزياً على قيمنا الاجتماعية[٣٥]. هذه المواقع تنشر محتوى إباحياً وغيره من المواد البذيئة.

خامساً - الاتجاهات المستقبلية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

١٥٥- ستعتمد سنغافورة على إنجازاتها في مجال حقوق الإنسان حتى عندما تتصدى للتحديات الواردة في هذا التقرير. وسيظل الحفاظ على الوئام العرقي والديني أولوية مطلقة، لكن قوانيننا ستتطور لتلبي تطلعات السنغافوريين السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

١٥٦- وعن التعبير السياسي، خففت الحكومة في السنوات الأخيرة القيود المفروضة على الأفلام السياسية والإعلانات الانتخابية على الشابكة وسمحت بأفلام الأحزاب السياسية الحقيقية والموضوعية.

١٥٧- أما عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية، فتظل الحكومة ملتزمة بمساعدة التحاق الفقراء بالتعليم وتلقي الرعاية الصحية والحصول على السكن. وسنحسن حمايتنا للفئات الخاصة، ومنها المعاقون والمسنون.

١٥٨- وننظر في جدوى الانضمام إلى العديد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، منها:

- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛
- البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية؛

- اتفاقية العمل البحري واتفاقية إلغاء السخرة اللتان وضعتهما منظمة العمل الدولية.

١٥٩- وترحب سنغافورة بعملية الاستعراض الدوري الشامل باعتبارها حواراً مع مواطنينا والمجتمع المدني والدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن الإنجازات والتحديات في مجال حقوق الإنسان. وقد نجحت سنغافورة في تحسين حياة مواطنيها، وتؤكد مجدداً التزامهـــا بحقـــوق الإنسان في مساعيها المتواصلة للارتقاء بحياة مواطنيها ورفاهيتهم.

Notes

[1] "The Global Competitiveness Report 2009-2010" published by the WEF, "World Competitiveness Yearbook 2010" published by IMD, and PERC Asian Intelligence Reports.

[2] Potential Net Migration Index by Gallup.

[3] The link to the Act can be found at "http://statutes.agc.gov.sg/non_version/cgi-bin/cgi_retrieve.pl?actno=REVED-51&doctitle=COMPULSORY%20EDUCATION%20ACT".

[4] "Strong Performers and Successful Reformers" published by the OECD and "How the world's most improved school systems keep getting better" published by McKinsey and Company.

[5] This is better than the OECD average, where only 30% of the students from the bottom quarter of socio-economic background scored better in Reading than their circumstances might have predicted.

[6] 65% of acute hospital beds in Singapore are subsidised. Subsidised wards are differentiated by their physical amenities - e.g. number of beds per room and air-conditioning - not the level of care provided. The level of subsidy accorded is also means-tested.

[7] From 2006 to 2008, a total of S$33.4 million was spent on Work Support to help, on average, over 3,600 families each year.

[8] More information on Workfare can be found at "http://www.wis.sg".

[9] Information on the CPF system can be found at "http://www.cpf.gov.sg/".

[10] Under Article 153 of the Singapore Constitution, the legislature is required to enact laws for regulating Muslim religious affairs. In 1966, Parliament enacted the Administration of the Muslim Law Act (AMLA), which came into force on 1 July 1968. AMLA established the Islamic Religious Council of Singapore (MUIS), the Registry of Muslim Marriages and the Syariah Court.

[11] The Syariah Court is constituted under AMLA to hear and determine all actions and proceedings that involve disputes relating to, among others, marriage and divorces in which all the parties are Muslims or where the parties were married under the provisions of Muslim law.

[12] The Fatwa Committee is an independent body of Muslim scholars, appointed by the President of Singapore to deliberate on issues concerning Muslim law.

[13] The Appeal Board is constituted under AMLA to hear appeals on Syariah Court decisions. The Appeal Board may confirm, reverse or vary the decision of the Syariah Court, exercise any such powers as the Syariah Court could have exercised, make such order as the Syariah Court ought to have made or order a retrial or award costs if it thinks fit.

[14] Based on data compiled by the Inter-Parliamentary Union (IPU), as of 31 May 2009, Singapore was ranked 39th out of 187 countries in terms of the percentage of women in the Lower or Single House. The percentage of women in the Singapore Parliament currently exceeds IPU's world average of 18.4%.

[15] More information on the CHILD Programme can be found at "http://app.subcourts.gov.sg/family/page.aspx?pageid=45944".

[16] The penal code can be found at "http://statutes.agc.gov.sg/non_version/cgi-bin/cgi_getdata.pl?actno=2008-REVED-224&doctitle=PENAL%20CODE%0a&date=latest&method=part&segid=1228207124-002776#1228207125-003561".

[17] The Employment Act can be found at "http://statutes.agc.gov.sg/non_version/cgi-bin/cgi_retrieve.pl?actno=REVED-91".

[18] The Enabling Masterplan 2007-11 charts the development of programmes and services in the disability sector from 2007 - 2011. It encompasses concrete and comprehensive recommendations to improve the lives of persons with disabilities in Singapore. More information can be found at "http://app1.mcys.gov.sg/Publications/EnablingMasterplan20072011.aspx".

[19] Information on the Advantage! Scheme can be found at "http://www.ntuc.org.sg/advantage/".

[20] Work Permit and S Pass holders.

[21] In the tenders for new dormitories for foreign workers, the Government is looking at the provision of social and recreational facilities so foreign workers can relax, and socialise.

[22] Excluding Malaysian Work Permit holders.

[23] Employers who do not grant foreign domestic workers rest days in accordance with the contract, or provide adequate rest, would be in breach of our Work Permit conditions and can be fined up to S$5,000 and/or jailed up to six months.

[24] Under the Employment Act, charges are brought based on the frequency of the offence is committed. This differs from the EFMA, under which charges are brought based on the number of foreign workers affected.

[25] For accused persons facing non-capital charges and who are unable to pay for legal counsel, they may apply for legal representation under the Criminal Legal Aid Scheme administered by the Law Society of Singapore.

[26] The Criminal Procedure Code 2010 can be found at "http://statutes.agc.gov.sg/non_version/cgi-bin/cgi_legdisp.pl?actno=2010-ACT-15-N&doctitle=CRIMINAL%20PROCEDURE%20CODE%20ACT%202010%0A&date=latest&method=part&sl=1".

[27] Recidivism, defined as the percentage of every cohort released who re-offend and return to prison, is a key performance indicator. The Singapore Prison Service uses a 2-year rate, and has been tracking it since 1998.

[28] The CLTPA must also be renewed by Parliament every 5 years. This provides a mechanism for the powers of preventive detention under the CLTPA to be deactivated.

[29] For ISA cases, the members of the body are appointed by the President in consultation with the Chief Justice of Singapore. For CLTPA cases, they are appointed by the Minister for Home Affairs.

[30] The exceptions to this are certified Money Bills, urgent Bills and Bills affecting the defence and security of Singapore or that which relate to public safety, peace or good order in Singapore.

[31] This includes the Sikh Advisory Board, Hindu Advisory Board and Hindu Endowments Board.

[32] "Quality and Integrity of World's Media Questioned" by Gallup. The results of the survey can be found at "http://www.gallup.com/poll/103300/Quality-Integrity-Worlds-Media-Questioned.aspx".

[33] Registration does not come with any additional conditions. Registrants would simply need to observe the same set of Class Licence conditions and Internet Code of Practice as any other non-registered ICPs.

[34] Some bloggers have been prosecuted under the Sedition Act, but this was for making virulently racist and anti-Muslim comments online.

[35] The foreign OpenNet Initiative (ONI) survey in 2007 found that Singapore has low levels of filtering, preferring to apply a “light-touch” regulatory framework to the Internet, promoting responsible use while giving industry players “maximum flexibility”.